سلطات الاحتلال تعطي الضوء الأخضر لمشاريع جديدة في القدس الشرقية

إسرائيل تتحدى العالم بمستوطنات جديدة.. والسلطة ترد: سنردعكم في لاهاي

القدس - «ا ف ب» - اعلنت حركة السلام الان الاسرائيلية الناهضة للاستيطان امس بان هنالك مشاريع بناء استيطانية ضخمة في الاحياء الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة على وشك ان تحصل على الموافقة اللازمة لتدخل حيز التنفيذ.

وقالت هاغيت اوفران، مسؤولة ملف الاستيطان لوكالة فرانس برس «ستنظر لجنة التخطيط في منطقة القدس اليوم «الثلاثاء» في مشروعين لبناء 549 وحدة سكنية استيطانية و813 وحدة سكنية استيطانية في حي جيفعات هاموتس» الاستيطاني.

واشارت الى ان السلطات البلدية من المفترض ان تعطي اليوم الاربعاء الموافقة النهائية على مشروع استيطاني اخر في جيفعات هاموتس مؤلف من 2.610 وحدة سكنية استيطانية سيتم طرح عطاءات له في الاشهر المقبلة.

واضافت اوفران بان لجنة التخطيط لمنطقة القدس ستجتمع غدا الخميس لبحث بناء 1100 وحدة سكنية استيطانية في حي جيلو الاستيطاني جنوب المدينة المقدسة.

وبحسب السلام الان فان اللجنة نفسها ستجتمع مرة اخرى في 7 يناير المقبل لمناقشة بدء بناء نحو الف غرفة فندقية في جفعات هاموتس.

وكانت اسرائيل اعطت مساء الاثنين الضوء الاخضر للمضي في خطة مثيرة للجدل لبناء 1500 وحدة سكنية استيطانية في حي رمات شلومو الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة وهو مشروع كانت نددت به واشنطن العام 2010.

وسببت هذه الخطة ازمة دبلوماسية مع واشنطن عند اعلانها للمرة الاولى في 2010 تزامنا مع زيارة نائب الرئيس الاميركي جو بايدن الى القدس ولقائه كبار المسؤولين الاسرائيليين وقتها لتعزيز محادثات السلام الفلسطينية-الاسرائيلية.

ويقيت الخطة مجمدة منذ اغسطس 2011، لكن قبل اسبوعين اعلنت وزارة الداخلية الاسرائيلية اعادة اطلاقها.

واعلان الاثنين سيزيد من الاستياء الدولي الذي سببه قرار منفصل من اسرائيل لبناء ثلاثة الاف وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية ردا على منح الجمعية العامة للامم المتحدة فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية الشهر الماضي.

وردا على هذه الخطوة هددت القيادة الفلسطينية امس باللجوء لمحكمة الجنايات الدولية في لاهاي ان لم توقف اسرائيل مشاريعها الاستيطانية فيما نقت علمها بما يتردد من معلومات حول سعي الادارة الامريكية الى تنشيط دور اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الاوسط وتوسيع صلاحياتها.

وقال نمر حماد المستشار السياسي للرئيس الفلسطيني صباح امس في حديث مع اذاعة «صوت فلسطين» ان القيادة حثت دول المجتمع الدولي كافة لممارسة الضغط على حكومة اسرائيل لوقف كافة المشاريع الاستيطانية على الارض الفلسطينية المحتلة تجنبا لخطوة من هذا القبيل.

وشجب حماد استمرار سياسة الاستيطان واصرار اسرائيل على مواصلة هذا النوع الانتهاكات للقانون الدولي.

ورأى ان هذه المشاريع تشكل تحديا للمجتمع الدولي وللشعب الفلسطيني وقيادته

السلام الآن»: 1400 وحدة سكنية نظرتها لجنة التخطيط والبلدية توافق غداً على 2.610 وحدات أخرى

عريقات: طلبنا من واشنطن وقف الـ«فيتو» ضدنا في مجلس «الأمن»

فلسطيني في مواجهة جندي إسرائيلي

حماد: سنلجأ إلى محكمة الجنايات الدولية إن لم تتوقف هذه المشاريع ونحث العالم للضغط على حكومة الاحتلال

عباس يطالب منصور بالبدء في الإجراءات الواجبة أمام مجلس «الأمن»

... وتواصل خرقها لهدنة «غزة»

غزة - «كونا» - توغلت قوات اسرائيلية مدعومة بالدبابات والجرافات العسكرية في الاطراف الشرقية لبلدة «خزاعة» جنوبي قطاع غزة في خرق جديد لاتفاق التهدئة الذي وقع قبل نحو شهر في القاهرة.

وابلغ شهود عيان وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان قوات اسرائيلية مكونة من اربع دبابات من طراز «ميركافا» ترافقها ثماني جرافات عسكرية كبيرة اضافة الى كاسحتي الغام «مسيرتين» توغلت نحو 100 متر شرق بلدة خزاعة الواقعة جنوب شرق مدينة خانيونس.

واشاروا الى ان القوات الاسرائيلية توغلت في المنطقة وسط اطلاق نار متقطع تجاه اراضي الفلسطينيين الزراعية في المنطقة دون ان يسفر ذلك عن وقوع اصابات في صفوف الفلسطينيين.

وذكروا ان الجرافات المتوغلة تقوم باعمال تسوية وتجريف لاراضي الفلسطينيين الزراعية خاصة الاراضي التي قام المزارعون الفلسطينيون بزراعتها خلال الاسابيع الاخيرة بعد تمكنهم من الوصول اليها بعد اتفاق التهدئة.

واضافوا ان جيش الاحتلال الاسرائيلي يسعى الى اقامة منطقة امنية عازلة في الجانب الفلسطيني من السياج الامني المحيط بقطاع غزة يصل حتى مسافة 50 مترا.

وكان مسؤولون عسكريون اسرائيليون انتقدوا موافقة الساسة الاسرائيليين على السماح للفلسطينيين بالوصول الى اراضيهم الزراعية القريبة جدا من السياج الامني المحيط بالقطاع خشية من استغلال فصائل المقاومة الفلسطينية ذلك بالتمكن من الاقتراب بشكل كبير من السياج وزرع عبوات ناسفة لاستخدامها في اي تصعيد مقبل.

وبموجب الاتفاق الغيت المنطقة الامنية العازلة التي فرضها جيش الاحتلال الاسرائيلي عسكريا على طول السياج الامني المحيط بقطاع غزة والتي وصلت في بعض المناطق حتى كيلومتر واحد.

ويعتبر هذا التوغل خرقا جديدا لاتفاق التهدئة الذي وقع في 21 نوفمبر الماضي بوساطة مصرية ودولية والذي ينص على وقف كافة الاعمال العدائية من قبل اسرائيل تجاه قطاع غزة برا وبحرا وجوا.

وقامت سلطات الاحتلال بخرق الاتفاق حين قتل فلسطينيون واصيب ما يزيد على 60 بجراح في اطلاق نار استهدف مئات المزارعين الفلسطينيين الذين وصلوا الى اراضيهم الزراعية قرب السياج الامني بمنطقة شرق القطاع كما اعتقلت البحرية الاسرائيلية نحو 35 صيادا فلسطينيا وصادرت عددا من القوارب في مساحة حددتها السلطات الاسرائيلية للصيادين الصيد بها.

وتأتي هذه التوغل خرقا جديدا لاتفاق التهدئة الذي وقع في 21 نوفمبر الماضي بوساطة مصرية ودولية والذي ينص على وقف كافة الاعمال العدائية من قبل اسرائيل لوقف كافة المشاريع الاستيطانية على الارض الفلسطينية المحتلة تجنبا لخطوة من هذا القبيل.

وشجب حماد استمرار سياسة الاستيطان واصرار اسرائيل على مواصلة هذا النوع الانتهاكات للقانون الدولي.

ورأى ان هذه المشاريع تشكل تحديا للمجتمع الدولي وللشعب الفلسطيني وقيادته مؤكدا ان النتيجة الوحيدة لهذا هو ان القيادة الفلسطينية ستضع في النهاية الدول التي تحمي اسرائيل وتدافع عنها امام خيار.

واوضح ان الخيار امام هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة هو ممارسة ضغط حقيقي على الحكومة الاسرائيلية لوقف كل هذه السياسات العنصرية والمتطرفة والمناقضة للشرعية الدولية مبينا ان القيادة الفلسطينية ستجد نفسها امام خيار ثان ما لم يتوقف الاستيطان باتخاذها خطوات من اجل التوجه لمحكمة الجنايات الدولية لمواجهة هذه الانتهاكات من قبل اسرائيل.

وشدد على انه لا يمكننا القبول باستمرار هذه السياسات التي مورست في السابق دون اجراء ما ينبحه لنا القانون الدولي الان من اليات جديدة بعد قبول فلسطين كدولة مراقب في الامم المتحدة. وسلمت قوات الاحتلال الاسرائيلي اهالي بلدتي العيزرية وابو ديس شرق مدينة القدس المحتلة يوم امس الاول اخطارات تقضي بمصادرة 1200 دونم من اراضيهم لضمها الى مستوطنات قريبة من المدينة.

من جانبها كشفت مصادر صحفية اسرائيلية ان هذه الاراضي والتي سيتم ابتلاعها من الارض الفلسطينية سوف تخصص لتوسيع مستوطنات «معاليه ادوميم» و«كيدار 1» و«كيدار 2» القريبة من القدس خاصة من الجهة الشرقية المحتلة فيها.

من جانب اخر نفت القيادة الفلسطينية علمها بما يتردد من معلومات تحدثت عن سعي الادارة الامريكية الى تنشيط دور اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الاوسط وتوسيع صلاحياتها.

وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور صائب عريقات لاذاعة «صوت فلسطين» الرسمية اننا لم نسمع باي شيء في هذا المجال منبها الى ان الادارة الامريكية مشغولة الان بمرحلة انتقالية لترتيب الادارة الجديدة فيها وتعيين وزير خارجية جديد.

واشار الى انه من السابق لاوانه الحديث عن اي من هذه الامور قبل ان يتم الانتهاء من هذه الترتيبات في واشنطن.

وذكرت مصادر اعلامية مختلفة امس الاول ان الادارة الامريكية تدعم اعادة تنشيط اللجنة الرباعية وتوسيع صلاحيتها بحيث لا تكتفي فقط بمراقبة ما يجري من تغيير للوقائع على الارض في الاراضي الفلسطينية خاصة الاستيطان واثره على مستقبل حل الدولتين.

وتريد الادارة من اللجنة الرباعية كما تردد تقديم اقتراحات والمطالبة باتخاذ اجراءات فورية مثل وسائل الانذار المبكر بما يخص الاستيطان وتنبي اسرائيل عن حجز اموال الضرائب الفلسطينية وتسهيل التنقل التجاري في الاراضي الفلسطينية.

على صعيد متصل ندد الدكتور عريقات بجملة المشاريع الاستيطانية التي اعلنت عنها اسرائيل مشيرا الى اننا اتصلنا امس الاول بالادارة الامريكية وطلبنا منها الا تعترض على ما يقوم به سفيرنا في مجلس الامن الدولي.

وقال قلنا لهم ان التعامل مع اسرائيل كدولة فوق القانون واعتقاد الحكومة الاسرائيلية بانها دولة فوق القانون امر يجب ان ينتهي ويجب ان تنتهي هذه العبثية ونحن في الطرف الفلسطيني ندرس كل خياراتنا.

وحسب عريقات فقد اتصلنا كذلك بالامم المتحدة وطلب الرئيس محمود عباس من سفيرنا هناك رياض منصور البدء في الاجراءات الواجبة الاتباع امام مجلس الامن الدولي بشان قضية الاستيطان سواء باصدار بيان رئاسي او بتقديم مشروع قرار حول ما يجري. واحتلت اسرائيل القدس الشرقية العام 1967 وتعتبر القدس بشطريها «عاصمتها الابدية والموحدة» ولا تعتبر البناء في الجزء الشرقي منها استيطانا، في حين يعتبر الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية ويندون دائما بالاستيطان في الشطر الشرقي من المدينة.

ويقيم اكثر من 340 الف مستوطن اسرائيلي في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة وهو رقم في تزايد مستمر. كما يقيم نحو مئتي القا اخرين في اكثر من عشرة احياء استيطانية في القدس الشرقية المحتلة.

نظموا مليونية جديدة... والنائب العام يتقدم باستقالته

مصر: معارضو الدستور يرفضون التراجع و«القضاء» يتخلى عن «الريس»

القاهرة - «ا ف ب» - يستمر التوتر على اشده في الساحة السياسية في مصر بين مرحلتي استفتاء على مشروع دستور يقسم الراي العام حيث تظاهرت قوى المعارضة امس تظاهرات ضد مشروع الدستور وذلك غداة اعلان نادي قضاة مجلس الدولة رفضه الاشراف على المرحلة الثانية من الاستفتاء السبت واستقالة النائب العام المعين من الرئيس محمد مرسي.

واثار مشروع الدستور الجديد لمصر ما بعد حسني مبارك انقساما حادا بين مؤيديه من الاسلاميين بداعي انه ينهي فترة انتقالية صعبة استمرت لنحو عامين ويؤدي الى «الاستقرار وادارة عجلة» الاقتصاد والبلاد، ومعارضيه الذين اعتبروه «دستورا غير توافقي ويقسم البلاد».

وعنونت صحيفة المصري اليوم «مستقلة» «ميادين مصر تنتفض اليوم ضد التلاعب والتزوير» وصحيفة التحرير «مستقلة» «اليوم مليونية ضد التزوير» في اشارة الى اتهامات المعارضة ومنظمات للدفاع عن حقوق الانسان بوجود «تزييف» و«تزوير» في المرحلة الاولى من الاستفتاء السبت الماضي التي اشارت نتائج اولية غير رسمية الى تقدم الـ«نعم» فيها بنسبة 56 بالمئة.

ودعت جبهة الانقاذ الوطني الى التظاهر امس في العاصمة ومختلف محافظات مصر من اجل «اسقاط مشروع الدستور» في حين حذر وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول عبد الفتاح السيسي من الانقسامات.

وقال السيسي الاثنين «ان ما نواجهه مصر من انقسامات يؤثر على الاقتصاد ويهدد السلام الاجتماعي للمواطنين وذلك يستلزم وحدة الصف ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة العليا للوطن».

في الاثناء انضمت قيادات «السلفية الجهادية» الى الرافضين لمشروع الدستور لكن على اسس مغايرة عن المعارضة. وهاجموا في مؤتمر عقدوه مساء الاثنين مشروع الدستور معتبرين ان «المشاركة فيه او الموافقة عليه شرك بالله ومخالفة لشرعه».

وقال خالد الزمر «ان مشروع الدستور يخالف عقيدة المسلمين لانه يقر السيادة للشعب في حين ان السيادة لله» فيما قال سيد ظاهر «ان مشروع الدستور مخالف لكل الشريعة الاسلامية. ولن نقول له نعم كي لا نقر باطلا من ديمقراطية وغيرها من مبادئ» هادمة لدين الله لان شريعة الله لا تعرض على الاستفتاء».

وقال محمد الظواهري «نرفض الدستور الذي يجعل السيادة لغير الله».

وقرر نادي قضاة مجلس الدولة الاثنين عدم الاشراف على المرحلة الثانية للاستفتاء احتجاجا على عدم تلبية مطالبه وخصوصا رفع حصار الاسلاميين للمحكمة الدستورية وعدم ابرام تامين للقضاة.

ووسع هذا القرار من جبهة الرفض داخل القضاة الذين تسببت مقاطعتهم الاستفتاء في تنظيمه على مرحلتين.

من جهة اخرى قدم طلعت ابراهيم عبد الله النائب العام المعين من الرئيس المصري محمد مرسي في 22 نوفمبر الماضي، مساء الاثنين استقالته الى المجلس الاعلى للقضاء لينظرها الاحد وذلك على خلفية احتجاج مئات من اعضاء النيابة ضده واعتصامهم الاثنين امام مكتبه.

وكانت جمعية عمومية طارئة شكلها نادي قضاة مصر مساء الخميس الماضي قررت «تعليق العمل» في كافة نيابات البلاد للمطالبة ب «تخلي» النائب العام طلعت ابراهيم عبد الله عن منصبه.

معارضون لمشروع الدستور الجديد خلال تجمع سابق

واشنطن: «الخارجية» تنهي تحقيقها حول هجوم بنغازي

واشنطن-«ا ف ب» - اعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية امس الاول ان التحقيق في الهجوم الدموي على القنصلية الاميركية في بنغازي بليبيا انتهى وسلم الى وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون.

وقالت المتحدثة فيكتوريا نولاند ان «هيئة التحقيق اكملت عملها وارسلت تقريرها الى وزيرة الخارجية» في اشارة الى هيئة المحاسبة التي كلفتها كلينتون اجراء التحقيق.

وفي 11 سبتمبر اقتحم ناشطون مسلحون القنصلية الاميركية في بنغازي وهاجموا مركزا ملحقا بها تستخدمه وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية «سي آي ايه». وقتل اربعة اميركيين في الهجوم بينهم السفير الاميركي كريس ستيفنز.

وعينت كلينتون هذه الهيئة للتحقيق في الحادث وسط مزاعم بان وزارة الخارجية تراخت في احتياطاتها الامنية في هذه المدينة المضطربة قبل الهجوم واعطت ردودا متناقضة بعد حصوله.

ويريد جمهوريون في الكونغرس معرفة الاسباب التي دفعت بمسؤولي الادارة الى اعتبار الهجوم ردا عفويا جاء ضمن الاحتجاجات على الفيلم المسيء للاسلام الذي انتج في الولايات المتحدة قبل ان تقر بعد ذلك بانه كان عملا ارهابيا مدبرا.

كما تساءلوا عن اسباب عدم وجود اجراءات امنية كافية حول القنصلية والمبنى الملحق بها ولماذا لم يصدر امر للقوات الخاصة وقوات الاسناد الجوي بالانتشار هناك انطلاقا من قواعد اخرى حين بدأ الهجوم.

العراق يتسلم أول دفعة من «سي - 130 جي»

بغداد - «ا ف ب» - تسلم العراق امس الاول ثلاث طائرات عسكرية من نوع «سي130- جي» على ان يتسلم ثلاث طائرات اخرى من الطراز ذاته «في المستقبل القريب»، بحسب ما اعلنت السفارة الاميركية في بغداد.

واوضحت السفارة في بيان تلقت وكالة «فرانس برس» نسخة منه «تسلمت القوات الجوية العراقية ثلاث طائرات نقل من نوع +سي130- جي+ خلال حفل تسليم اقيم في بغداد».

واضاف البيان انه «من المقرر ان يتم تسليم ثلاث طائرات اضافية من نفس النوع، مشتملة على معدات دعم وتدريب في المستقبل القريب».

وبحسب البيان، تستخدم هذه الطائرات «احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا مما يتيح لها الطيران الى مسافات ابعد وبلوغ ارتفاعات اعلى في وقت اسرع مع قدرتها على الاقلاع والهبوط من مسافة اقصر عن سابقتها من نسخ الطائرات الصادرة من نفس النوع».

وقال السفير الاميركي في العراق ستيفن بيكروفت بحسب ما نقل عنه البيان ان «اضافة هذه الطائرات من شانه ان يرفع من قدرات العراق الهامة في مجال النقل، كما يعد دلالة على مدى التطور الناجح للآلة العسكرية العراقية».

ويأتي تسليم هذه الطائرات عشية الذكرى الاولى للانسحاب العسكري الاميركي من العراق والتي صادفت يوم امس.

ويذكر ان العراق سبق وان وقع اتفاقا مع الولايات المتحدة على شراء 36 طائرة مقاتلة من طراز «اف 16» الى جانب معدات واليات عسكرية اخرى. وفي شان عراقي منفصل اصدر القضاء العراقي امس الاول حكما بالاعدام على احد عناصر حماية نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي المحكوم غيابيا بالاعدام بعد ادانته بقتل ضابط في وزارة الداخلية، حسبما افادت مصادر قضائية. وافاد بيان لمجلس القضاء الاعلى ان «المحكمة الجنائية برئاسة القاضي بليغ حمدي اصدرت حكما بالاعدام بحق نقيب من اقارب وحماية طارق الهاشمي لاشتراكه بوضع عبوة لاصقة بسيارة ضابط بوزارة الداخلية».

واصدر القضاء العراقي احكاما بالاعدام على 12 من عناصر حماية الهاشمي بعد ادانتهم بالوقوف وراء اعمال عنف.

والهاشمي احد ابرز القادة السياسيين السنة في العراق ومن المعارضين الرئيسيين لرئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي، وقد دفعته محاكمته للجوء الى تركيا.

وبعد اتهامه في ديسمبر 2011 بقيادة عدد من «فرق الموت» وصدور مذكرة اعتقال بحقه، فر الهاشمي الى اقليم كردستان شمال العراق ثم سافر الى قطر والسعودية قبل ان ينتقل الى تركيا.

وينفي الهاشمي الذي صدرت بحقه خمسة احكام بالاعدام، كل التهم الموجهة اليه مؤكدا انها مفبركة لاسباب سياسية بسبب خلافاته مع المالكي.